

## منهج البحث الاجتماعي

للأستاذ إميل دوركايم

يقترن اسم إميل دوركايم Emile Durkheim بمسلم الاجتماع؛ فهو الذي أخرجه في صورته الجديدة التي هو عليها الآن، وجعل منه علماً مستقلاً له منهج مستقل لا يعتمد على العلوم الأخرى، بعد أن كان العلماء يعتمدون في تفسيرهم للظواهر الاجتماعية على أحد منهجين: إما المنهج البيولوجي الذي وضعه هيربرت سبنسر في إنجلترا، وهو ينظر إلى المجتمع على أنه كائن حيوي يمكن تفسير ظواهره تفسيراً حيوياً يعتمد على علم الحياة وعلم وظائف الأعضاء؛ وإما المنهج السيكولوجي، ومن أكبر أنصاره تارد Tarde الفرنسي الذي يفسر المجتمع بفرزة التقليد. أما دوركايم فقد جعل علم الاجتماع موضوعاً قائماً بذاته لا يعتمد في تفسير ظواهر المجتمع على غير هذه الظواهر نفسها، فجعله بذلك علماً في مصاف العلوم الأخرى من جهة الموضوع والمنهج؛ وقد كتب دوركايم كتابه الشهير «قواعد المنهج الاجتماعي Les Règles de méthode sociologique» بين فيه طبيعة العلم والمنهج الذي يجب اتباعه في دراسته، ثم لخص ذلك كله في مقاله: «علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية Sociologie et Sciences Sociales» التي نشرت في كتاب مناهج البحث في العلوم De la methodes dans les sciences وهي التي تقدم لقراء الرسالة تلخيصها.

تناول دوركايم موضوعه من الناحية التاريخية، مبيناً نشأة علم الاجتماع وتطوره، ثم قسم العلم إلى الأبواب التي يدرسها؛ وأخيراً بين المنهج المتبع في الدراسات الاجتماعية، وهو منهج يعتمد عند دوركايم على التاريخ والإحصاء؛ لا يكلمين بل كطريقتين للبحث العلمي.

### أولاً: من الناحية التاريخية

إن أحسن وسيلة تتبع في دراسة علم من العلوم التي لا تزال حديثة مثل علم الاجتماع، لتوضيح طبيعته وموضوعه ومتمجه، هي الرجوع إلى الوراثة لتبين كيف ابتدأ وكيف تطور... لقد كان أوجست كونت Auguste Conte أول من وضع لفظ «سسيولوجيا Sociologie» في القرن التاسع عشر قاصداً به

علم المجتمعات... فالاصطلاح إذن جديد والعلم جديد، وإن كان هناك دراسات نظرية عن الموضوعات السياسية والاجتماعية وجدت قبل كونت: في «جمهورية» أفلاطون و«سياسة» أرسطو، وكتابات كامبانيلا وهوبز وروسو وكثيرين غيرهم. ولكن هذه الدراسات كلها تختلف اختلافاً جوهرياً عما يصدق عليه الاصطلاح الجديد. إنها لم تصف ولم تفسر المجتمعات على ما هي عليه، ولكنها كانت تبحث عما يجب أن تكون عليه تلك المجتمعات؛ بينما علم الاجتماع يدرس المجتمعات على ما هي عليه في الواقع ليمررها ويفهمها كما هي مثلما يفعل الفيزيقي، والكيميائي، والبيولوجي، في دراستهم للظواهر الفيزيائية والكيميائية والحيوية. فعلم الاجتماع إذن لا يريد إلا أن يعين الظواهر التي يتناولها بالبحث وأن يكشف عن القوانين التي تنتج بمقتضاها هذه الظواهر دون أن يهتم بالناحية العملية أدنى اهتمام.

وعلم الاجتماع الحديث يفترض أن المجتمعات تخضع لقوانين معينة؛ وأن هذه القوانين تصدر بالضرورة عن طبيعة تلك المجتمعات وتعبّر عنها. وكان تكوين هذا التصور بطيئاً، فقد كان الناس يظنون أن ليس ثمة شيء - حتى الجمادات نفسها والمعادن - يخضع لقوانين معينة، بل إن كل شيء يمكنه أن يتخذ أي شكل كان، وأن يكتسب كل الخصائص الممكنة مادام هناك قوة كافية لذلك. ونفس هذا التفكير كان يسيطر على عالم الظواهر الاجتماعية. والواقع أنه لما كانت تلك الظواهر الاجتماعية معقدة تمام التعقيد، كان من الصعب أن ندرك النظام الذي يمثلها، وبذلك ظن الناس أن ليس ثمة نظام بينها، وأن كل شيء ممكن في الحياة الاجتماعية. أليست الظواهر الاجتماعية تتعلق بنا نحن أفراد المجتمع، وبنا وحدنا؟ وإذن يمكننا بإرادتنا أن نعدل فيها وأن نصوغها في أي شكل نريد. ومن هنا انصرف التفكير إلى البحث عما يمكن أن نفعله كما نصوغها في أحسن صيغة ممكنة... ولكن في القرن الثامن عشر ابتدأ الناس يرون أن «المملكة الاجتماعية» لها قوانينها الخاصة ككل «ممالك الطبيعة» الأخرى؛ فأعلن مونتسكيو Montesquieu أن «القوانين هي العلاقات الضرورية التي تستخرج من طبيعة الأشياء»، وقوله هذا ينطبق على «الأشياء الاجتماعية» انطباقه على جميع الأشياء الأخرى.

وتفسيره وتبيين خصائصه وإظهار أى اللل تعتمد عليها هذه الخصائص . وهذا العلم نظري بحث ليس للجانب العمل فيه أى دخل ؛ وهو علم الاجتماع . وكان أوجست كونت يسميه أولاً بالفيزيكا الاجتماعية *La Physique Sociale* . كما يبين العلاقات التي تربطه ببقية العلوم الأخرى<sup>(١)</sup>

ولكن ، لا يعنى ذلك أن المجتمع خاضع لنوع من القدرة *fatalisme* لا يمكن الإفلات منها ، وأن الناس لا يمكنهم أن يعدلوا من مجتمعهم وبذلك لا يمكنهم أن يؤثروا قط في تاريخ بلادهم ؟ الواقع أن لا ؛ فإن العلوم الوضعية كلها تخضع لمبدأ الجبرية دون أن يمنع ذلك من وجود تغيرات في كل منها : فلم الطبيعة مثلاً لا ينكر وجود تغيرات في ميدانه الخاص ، ولكن تلك التغيرات تكون حسب قوانين موضوعه الخاصة . وعلم الاجتماع قبل كل شيء أعقد العلوم الوضعية كلها ، وإذن فجال التغيرات فيه أوسع من أى منها . وهو لا ينكر وجود تغيرات وتمديدات في المجتمع ولكن الذى ينكره هو ألا تكون هذه التمديدات ، متمشية مع طبيعة قوانين المجتمع . وهو يرفض الفكرة القديمة في أن الشرعين يمكنهم أن يغيروا المجتمعات حسب أهوائهم من نوع إلى نوع آخر مختلف عنه تماماً دون مراعاة المواد والتقاليد والبناء العقلي لأفراد المجتمع وهكذا .

وقد اعترض البعض على علم الاجتماع بأنه لا يتميز عن علم النفس ، بينما كان من شرائط العلم الحقيقي أن يكون قائماً بذاته لا يختلط موضوعه بموضوعات العلوم الأخرى . وما دام المجتمع لا يتكون إلا من الأفراد ، فلم المجتمعات إذن لا يتميز عن علم الأفراد أى علم النفس ، ولكن لو صح هذا الاعتراض لوجب توجيهه إلى علم مثل علم الحياة ( البيولوجيا ) فهو — حسب هذه النظرة — ليس إلا جزءاً من علم الطبيعة والكيمياء ؛ لأن الخلية الحية مركبة من ذرات من الكربون والأزوت وغير ذلك ، وهنا تدرسها الكيمياء العضوية ... الواقع أن هؤلاء المعترضين ينظرون إلى الكل نظرهم إلى الأجزاء التي يتكون منها ، بينما الأجزاء متى تدخل في الكل تفقد خصائصها الجزئية وتظهر بدلاً منها خصائص أخرى لا توجد في الجزئيات . هكذا الحالة في الخلية التي يدرسها علم الحياة . وهكذا الحال

(١) وضع كونت لفظ *Sociologie* بدلاً من *La Physique Sociale* في عام ١٨٨٣ . والسبب الذى دعاه إلى هذا التبديل هو — كما يذكر في الدرس السابع والأربعين من « دروس في الفلسفة الوضعية » أنه لاحظ من العلماء تفلأغريباً على الاصطلاح القديم واسمها لم ياه بكثرة وفي غير ما وضعه

ثم جاء كوندريسيه *Condrcet* فأراد أن يضع النظام الذى يسير على رأيه التقدم البشرى ، وأن يرسم أحسن حالة توضح أن ليس ت شيء يحدث عرضاً أو يأتي اعتباطاً ، بل إن كل شيء يحدث حسب علل معينة . وفي نفس الوقت كان الاقتصاديون يرون أن ظاهرات الحياة الصناعية والتجارية يسيطر عليها قوانين خاصة تسير بحسبها . مع أن هؤلاء المفكرين كانوا يعمدون السبيل للفكرة التي يرتكز عليها علم الاجتماع الحديث ، فإن فكرتهم عن قوانين الحياة الاجتماعية كانت لا تزال غامضة مبهمه ؛ فهم لم يقولوا — ولم يريدوا أن يقولوا — إن الظاهرات الاجتماعية تسير في تسلسل وارتباط حسب علاقات عليية — علاقة معلول بعلة — وأن تلك العلاقات محددة ثابتة لا تتغير كما هو الحال في العلوم الطبيعية . فكانوا يرون أن الإنسانية يمكن أن تنقلب من حال إلى حال بدون استثناء ولكن في القرن التاسع عشر ظهر فهم جديد على يد سان سيمون أولاً ثم — على الخصوص — على يد أوجست كونت : فقد استعرض كونت في كتابه المعروف « دروس في الفلسفة الوضعية *Cour de Philosophie Positive* جميع العلوم في عصره ، فرأى أنها تقوم على أن الظاهرات التي تعالجها تربطها علاقات ضرورية ، وأنها ترتكز على مبدأ الجبرية *determinisme* ، فذهب إلى أن ذلك المبدأ الذى يتحقق في جميع ممالك الطبيعة من أول مملكة الرياضيات ، حتى مملكة الحياة يجب أيضاً أن يتحقق في المملكة الاجتماعية<sup>(١)</sup> ، وبذلك ذهب المفكرون في أيامه عن النظر إلى المجتمعات كنوع من مادة المائنة المطاطة التي يمكن للإنسان تشكيلها كيفما أراد ؛ وإنما هي حقائق ووقائع لا يمكن تغييرها إلا بمقتضى القوانين التي تسيطر عليها وتوجهها . وعليه فإن نظم الأمم المختلفة مثلاً لا يمكن اعتبارها نتاجاً لإرادة الأمراء والحكام والشرعين بل على أنها نتاج ضرورية لملل معينة . فنحن نجد أنفسنا إذن أمام نظام للأشياء ثابت معين ، وأمام علم يقوم لوصف هذا النظام

(١) صنف أوجست كونت العلوم متبياً الأدوار المختلفة التي مرت بها العرفة الانسانية ، فرتبها هكذا : الرياضة ثم الملل فالطبيعة فالكيمياء فالبيولوجيا وأخيراً علم الاجتماع . وكل علم من هذه العلوم يعتمد على ما يسبقه من علوم ، وكل علم أبسط من العلم الذى يليه وأوسع منه ميداناً . فلم الاجتماع إذن أعقد العلوم وأضيقها ميداناً ، لأنه لا يدرس إلا المجتمعات البشرية ، عكس الرياضة مثلاً ، فيداتها واسعة وتتدخل في كل شيء ، ولا تعتمد على غيرها . وأسمى كونت هذا التصنيف « تسلسل العلوم *La Hierarchie des Sciences* »